

تقرير

أزمة اليورو انتكاسة منتصف العمر أم النهاية؟

يُجمع معظم المحللين على أن المنظومة الأوروبية على مشارف التفكك أو التغيير الجذري. وفيما يركز كثيرون على «البريكست» وأزمة اللجوء وغيرها من الأزمات الطارئة، يرى عالم الاقتصاد جوزيف ستيفليتز، أن اليورو هو التهديد الأكبر

جاد الحاج

في سلسلة مقابلات أجراها بعد إطلاق كتابه الجديد بعنوان «اليورو: كيف تهدد العملة الموحدة مستقبل أوروبا»، يشرح عالم الاقتصاد الأميركي ونائب رئيس البنك الدولي سابقاً جوزيف ستيفليتز أسس فرضيته، ومفادها أن مشروع العملة الأوروبية الموحدة، اليورو، سيفشل عملاً قريب إذا استمر في مساره الحالي، وأنه يعاني من شوائب كثيرة منذ بداياته.

حجة ستيفليتز هي أن العملة الموحدة أتت قبل الوحدة السياسية الكافية بين الدول الأوروبية، لا بل كمحفز إضافي مفترض للوحدة السياسية. لكن المشكلة، وفق الكاتب، هي أنه مع اتباع العملة الموحدة، أفقد الاتحاد الأوروبي دوله الأعضاء أهم أدوات التأقلم مع الصدمات الاقتصادية (مثل ركود عام 2008)، أي تحديد أسعار الفائدة وآليات تخفيض قيمة العملة، من دون إيجاد مؤسسات بديلة تصدر سندات مشتركة وتعزز الودائع المصرفية وتنشئ صندوقاً مشتركاً للبطالة على سبيل المثال، بما يضمن توزيع كلفة معالجة الاقتصادات الضعيفة على جميع الدول الأعضاء. وبدلاً من إنشاء هذه المؤسسات، فرض الاتحاد على الدول التي تواجه مصاعب اقتصادية أن

تحمل وزر الأزمة بنفسها، عبر إجبارها على اتباع سياسات تكشف تزايد من معدلات الضرائب وتخفيض الأجور. إلا أن هذه السياسات فاقمت المشكلة، إذ ازداد معدل البطالة في اليونان ليبلغ 24 في المئة وتراجع دخلها الوطني بشكل ملحوظ، كما فاق معدل البطالة في إسبانيا الـ 20 في المئة.

يتوقع ستيفليتز أن نهاية اليورو ستأتي مع حدث سياسي «مدمر» مثل «البريكست»، على حد قوله، مرجحاً أن يأتي هذا التهديد إما من اليونان وإسبانيا، أو من جراء الاستفتاء المزمع إجراؤه في إيطاليا في نهاية العام. يبرز ستيفليتز رؤيته قائلاً إن الجميع يستشعر ارتياحاً للمجتمعات الأوروبية المتزايدة من اليورو ومن المشروع الأوروبي عموماً وقيمه الليبرالية. وفي مقابلة مع موقع «بيزنس إنسايدر» الاثنين الماضي، قال ستيفليتز إنه «سيكون هناك إجماع على أن المشروع الأوروبي قد تعطل»، والسؤال هو ما إذا كانت الدول الأعضاء ستقرر «التخلي عن اليورو والإبقاء على باقي أعمدة الاتحاد، أو رفض المشروع الأوروبي بمجملة على غرار بريطانيا».

الحل الأمثل، وفق الكاتب، هو في التخلي تماماً عن مشروع العملة الموحدة، أقله إلى حين بلوغ الوحدة السياسية وإنشاء المؤسسات اللازمة لنجاح مشروع كهذا. وفي

يدعم ستيفليتز إلى الفصل بين «اليورو الشمالي» و«اليورو الجنوبي»

حين يفرض ستيفليتز بان «تلاق» أوروبا مع اليورو لن يكون سهلاً، إلا أنه يجزم بأن التخلي عنه سيكون أفضل للدول الأوروبية على مستوى

الأداء الاقتصادي. أما البديل الذي يطرحه فهو تقسيم اليورو إلى ثلاث أو أربع عملات أوروبية، أو حتى إلى «يورو شمالي» و«يورو جنوبي»، بطريقة تضمن تحرير دول الجنوب الأوروبي الصارمة التي تفرضها دول الشمال. ويبرر ستيفليتز هذا الطرح بقاعدة اقتصادية مفادها أن الفائض في الميزان التجاري لدى الدول الأوروبية الثرية، على غرار ألمانيا مثلاً، لا بد أن يقابله عجز ما لدى دول الجنوب، مثل اليونان وإيطاليا. وفي غياب آليات التحكم بالعملية، تضطر دول الجنوب إلى الخضوع لسياسات الاتحاد التي تجبرها على تحمل عبء الأزمة بالكامل، بدلاً من تحفيز اقتصاداتها والحد من البطالة عبر تخفيض قيمة العملة مثلاً.

ويرى ستيفليتز أن الفصل بين «اليورو الشمالي» و«اليورو الجنوبي» كقيل بالحد من التوترات بين الدول الداعمة لسياسات النقش (ألمانيا) والدول الراضة لها (كالغونان)، الأمر الذي يسمح

يتوقع جوزيف ستيفليتز أن نهاية اليورو ستأتي مع حدث سياسي مدمر

بتخفيض حدة الاحتقان السياسي ضمن المنظومة الأوروبية من جهة، وتحفيز الاقتصادات المتراجعة من جهة ثانية. والحجة الأخرى التي يقدمها الكاتب هي أن العملات الموحدة تنجح عادة في المناطق التي تتمتع بتجانس ما في الأنماط الاقتصادية والفلسفة السياسية، وهو أمر غير موجود بين دول الشمال والجنوب الأوروبية. ويقارن ستيفليتز أداء أوروبا الاقتصادي بآداء الولايات المتحدة (حيث بدأت الأزمة الاقتصادية في عام 2008)،



تقرير

أوروبا مهددة باستفتاء آخر.. تنظمه إيطاليا

رنا حربي

عند توليه منصب رئيس الوزراء الإيطالي في عام 2014 بعد انقلاب داخل «الحزب الديمقراطي»، كان ماتيو رينزي يعي أنه رابع رئيس للوزراء يعين في البلاد في غضون ثلاث سنوات، وأن الأزمات السياسية والاقتصادية في إيطاليا قد تدفعه للمغادرة قبل انتهاء مدة ولايته، ولكنه أعرب في حينه، وهو يبتسم، عن اعتقاده بأن «إيطاليا لن ترى رئيساً آخر لبضع سنوات».

رينزي، زعيم تيار اليسار الوسط، نظر إليه على نطاق واسع كقائد شاب قادر على إصلاح إيطاليا بعد عقدين من الحياة السياسية المتشنجة، لكن المستقبل اليوم يبدو أقل إشراقاً ويقيناً للعمدة السابق لمدينة فلورنسا، الذي أصر بصورة غريبة على ربط مصيره بنتائج الاستفتاء المقبل.

ومن المرتقب أن يصوت الإيطاليون في تشرين الأول على إصلاحات دستورية ستفيد، على نحو كبير، من صلاحيات مجلس الشيوخ وستخفض عدد أعضائه من 315 إلى 100، سيجري تعيين غالبيتهم بدلاً من انتخابهم مباشرة. بالنسبة إلى رينزي، ستسهل

التعديلات الدستورية عملية تمرير قوانين يمكن أن تحسن قدرة البلاد على المنافسة الاقتصادية في ظل أزمة مالية ومصرفية، وسيضع حداً للنظام السياسي الهش الذي منح الحكومات المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية من إكمال فترة ولايتها.

وبالرغم من أن الجو العام يشير إلى فوز رينزي في هذه المجازفة، فإن الأمور بدأت تزداد تعقيداً وخاصة مع تفاقم أزمة المصارف، ودخول حركة «خمس نجوم» الراضة للسياسات المحلية والمناهضة للمؤسسات في إيطاليا، التي هزمت رينزي في الانتخابات المحلية التي أجريت في حزيران في مدينتي روما ونورينو، المعركة، وذلك إلى جانب اصطفااف أحزاب المعارضة لرفض التعديلات الدستورية، وازدياد الغضب الشعبي من الفساد المستشري. وفي هذا الخصوص، حذرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية من تصويت الإيطاليين ضد الحكومة التي تفقد شعبيتها يوماً تلو الآخر. بالنسبة لرينزي، الذي قال إنه سيستقيل إذا كانت النتائج سلبية، فإن الاستفتاء يجب ألا يُنظر إليه كاستفتاء عليه شخصياً بل كاستفتاء

على مصير واستقرار البلاد، لكن الصحف ترى أن هذا التصويت هو بمثابة انتخابات عامة وسيفتح الباب أمام وصول المعارضة إلى السلطة، وخاصة حركة «خمس نجوم» التي تدعو إلى إجراء استفتاء بشأن عضوية إيطاليا في الاتحاد الأوروبي.

وفي حديث إلى «سي إن بي سي»، قال رينزي: «نحن في وضع ربما يسمح لحركة خمس نجوم بقيادة البلاد. على الإيطاليين أن يفهموا ما معنى أن نقول لا في استفتاء على البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي... لقد تعلمنا ذلك من المملكة المتحدة».

على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، رأت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أن نتيجة الاستفتاء أكثر أهمية من استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وقد ينتج منه تفكك الاتحاد الأوروبي الضعيف أصلاً.

دعوات إلى التقارب بين الاشتراكيين و«اليسار الراديكالي»

إيديولوجية فقط، بل هي مسألة معايير مختلفة، موضحاً أنه «حان الوقت لبلدان الجنوب لتبحث عن سبل أكثر تشدداً للتدخل في السياسة الأوروبية». وأكد تسيبراس أن هذا الاجتماع لن يهدف إلى «تشكيل مجموعة ل(دول) الجنوب، بل إلى التعاون مع بلدان أخرى عند أطراف أوروبا لبحث موضوع التلاحم الاجتماعي واتخاذ مبادرات، من أجل معاودة إطلاق «النمو ومكافحة البطالة». وندد مرة أخرى ب«سبباً للمعايير المختلفة والمناطق الاقتصادية الخاصة ل(فولفغانغ) شوبيل» وزير المالية الألماني المدافع المتحمس عن سياسات التقشف، معتبراً أنه «إن لم يتم التخلي عن هذا المبدأ، فإن أوروبا ستذهب نحو شفير التفكك».

(أ ف ب)

دعا رئيس الوزراء اليوناني اليكسيس تسيبراس، أول من أمس، إلى التقارب بين الاشتراكيين واليسار الراديكالي لوضع حدٍ لسياسة المعايير المختلفة في الاتحاد الأوروبي، وهو موضوع ستتم مناقشته أثناء قمة دول جنوب أوروبا في أثينا، في التاسع من أيلول المقبل.

وقال تسيبراس، في حديث صحافي، إن «الاشتراكيين وافقوا على اقتراحنا للحوار مع اليسار والخضر، ما يعتبر خطوة في غاية الأهمية». وأضاف أن «الاشتراكيين الديمقراطيين الأوروبيين تبنوا سياسات ليبرالية جديدة منذ التسعينيات ويمرون حالياً بأزمة بسبب ذلك الخيار... ما يفتح أفقاً جديداً» من التعاون مع اليسار. ورأى أن «مسألة أوروبا ليست مسألة